

والتقصير ، وبين التشبيه والتعطيل ، وبين الجبر والقدر ، وبين الأمن واليأس ،
وفى الصحيح عن أبي هريرة مرفوعاً : « إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد » (١) يعنى
أصله ، وهو التوحيد وما يتعلق به ، لكن الشرائع متنوعة لقوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ
جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة: ٤٨] .

نعرف الله تعالى كما وصف نفسه :

نعرف الله تعالى حق معرفته أى لا باعتبار كنه ذاته ، وإحاطة صفاته ، بل
بحسب مقدور العبد وطاقته فى جميع حالاته كما وصف أى الله سبحانه نفسه أى
ذاته ، وفيه دليل على جواز إطلاق النفس على ذاته تعالى ، وأما إطلاق الذات
فأكثر العلماء فى العبارات جمعاً بين الذات والصفات ، وقد ورد : « تفكروا فى
كل شىء ولا تفكروا فى ذات الله » (٢) وأما ما ذكره السيوطى من أنه قد ورد
إطلاق الذات عليه سبحانه فى « البخارى » فى قصة خبيب ، وهو قوله : وذلك
فى ذات الإله . ففيه بحث سن وجهين : أما أولاً فلأنه كلام صحابى ، وأما ثانياً
فلأنه ليس نصاً فى المدعى بل الظاهر أنه أراد فى سبيل الله ، وذلك لأن الكفار لما
خرجوا به من الحرم ليقتلوه ، قال : دعونى أصلى ركعتين ثم أنشأ يقول : [بحر
الطويل]

فلستُ أبالي حين أُقتلُ مسلماً على أى شقِّ كانَ فى اللهِ مصرعى
وذلكَ فى ذاتِ الإلهِ وإنْ يشأ يباركُ على أوصالِ شلوٍ ممزجٍ

(١) لم آقف عليه .

(٢) حسن : أخرجه أبو نعيم فى الحلية وابن أبى شيبه والأصبهاني فى ترغيبه والبيهقى فى
الشعب والطبرانى فى الأوسط كما فى كشف الخفاء (١/ ٢٧٨) وطرقه تقوى بعضها
بعضاً وقال العجلونى : وأسانيدها ضعيفة لكن اجتماعها يكسبه قوة ومعناه صحيح وفى
صحيح مسلم عن أبى هريرة رفعه : « لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال : هذا خلقُ
الله .. » الحديث .

أى أعضاء جسد مقطوع .

وأما إطلاق الحقيقة كما قال ابن السبكي فى «جمع الجوامع» : حقيقته مخالفة لسائر الحقائق ، فأنكر عليه بن الزملىكانى حيث قال : يمنع إطلاق لفظ الحقيقة على الله تعالى ، قال ابن جماعة : لأنه لم يرد فى كتابه ، أى فى مواضع من آياته بجميع صفاته أى الثبوتية والسلبية كسورة الإخلاص وكقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١٠] وسائر الآيات الدالة على تحقق الذات ، ومراتب الصفات ، ولعل هذا الكلام من الإمام الهمام مبنى على أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فى حقيقة الإيقان ، وأن الإيمان الإجمالى كافٍ فى مرام الإحسان ، فللمؤمن أن يقول عرفته ، وأما قول من قال : ما عرفناك حق معرفتك ، فمبنى على أن إدراك الذات والإحاطة بكنه الصفات ليس فى قدرة المخلوقات لقوله تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ولقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٠] فاختلاف القضية بتفاوت الحثية ، ومن هنا قال الإمام الشافعى : من انتهض لطلب مدبره فانتهى إلى موجود ينتهى إلى فكره فهو مشبه ، وإن اطمأن إلى العدم الصرف فهو معطل ، وإن اطمأن إلى موجود فاعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحد . ومن ثم لما سئل على رضى الله تعالى عنه عن التوحيد : ما معناه ؟ فقال : أن تعلم أن ما خطر ببالك ، أو توهمته فى خيالك ، أو تصورته فى حال من أحوالك ، فالله تعالى وراء ذلك .

ويرجع إلى هذا المعنى قول الجنيد : التوحيد أفراد القدم من الحدث إذ لا يخطر ببالك إلاّ حادث فأفراد القدم أن لا تحكم على الله بمشابهة شىء من الموجودات لا فى الذات ولا فى الصفات بوجه من الوجوه ، فإنه لا تشبه ذاته ذات ، ولا صفاته صفات ، قال الله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١٠] بل ما جاء من إطلاق العالم والقادر والموجود وغير ذلك

على القديم والحادث فهو اشتراك لفظي فقط وليس يقدر أحد أن يعبد الله تعالى حق عبادته كما هو أهل له أى فى استحقاق طاعته من حيث أن العبد عاجز عن مداومة ذكره، ومواظبة شكره ، كما يشير إليه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾ [إبراهيم: ٣٤] أى : لا تطيقوا عدّها فضلاً عن القيام بشكرها و صرفها إلى طاعة ربها، ولهذا المعنى قيل: قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾ [آل عمران: ١٠٢] منسوخ بقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التعابن: ١٦] لأن حق التقوى يعجز عنه الأصفياء ، كما فسره سيد الأنبياء بقوله : «هو أن يطاع فلا يعصى ويشكر فلا يكفر ويذكر فلا ينسى» (١) .

والتحقيق : أن المعرفة إذا تحققت استمر حكمها فى جميع أحوال العباد بخلاف العبادة ، فإنها تجب على العبد فى كل لحظة ولمحة ، وهو عاجز عن استمرار هذه الحالة لضعف البشرية ، عن القيام بالعبودية ، كما تقتضيه الربوبية ، فلا أقل من أنه يقع منه الغفلة ، والغيبة عن الحضرة ، وهو كفر عند أرباب الحقيقة ، وأصحاب الطريقة ، وإن رفع عن العامة على لسان صاحب الشريعة ، رحمة على الأمة ، من حيث أنه كاشف الغمة ، وقد أشار سبحانه وتعالى إلى هذه التبصرة بقوله تعالى : ﴿ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَعْرِفَةِ ﴾ [المدثر: ٥٦] فليس لأحد أن يقول : عبدت الله حق عبادته لكنه أى الشأن يعبده أى عبده بأمره كما أمر أى وفق حكمه وإن كنا عاجزين عن أداء حقه ، ولهذا قال بعض العارفين : لولا أمره سبحانه بقراءة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] لما قرأته لعدم قيامى فى مقام حقيقة الإخلاص فى العبودية ، وتخصيص الاستعانة فى العبادة وغيرها من الحضرة الربوبية ، ولعله عليه الصلاة والسلام فى نحو هذا المقام قال : « لا

(١) صحيح : وأخرجه الطبرانى فى الكبير كما فى المجمع (٦/ ٣٢٦) وقال: إسناد أحدهما

صحيح وأورده ابن الجوزى فى زاد المسير (١/ ٤٣١) وكذا ابن كثير فى تفسيره (٢/

أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» ^(١) وكان يستغفر بعد فراغ العبادة إيماء إلى أنه مقصر في أداء حق الطاعة ، كما يشير إليه قوله تعالى : ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ﴾ [عبس: ٢٣] ويتفرع على هذا التحقيق قول الإمام على وجه التدقيق :

ويستوى المؤمنون كلهم في المعرفة أى فى نفسها واليقين أى فى أمر الدين والتوكل أى على الله دون غيره والمحبة أى لله ورسوله والرضاء أى بالتقدير والقضاء والخوف أى من غضبه وعقوبته والرجاء أى لرضائه ومثوبته .

اعلم أنه يجب على العبد أن يكون خائفًا راجيًا لقوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ ﴾ [الزمر: ٩] وقوله تعالى : ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [السجدة: ١٦] والتحقيق : أن الرجاء يستلزم الخوف ولولا ذلك لكان أمنًا ، والخوف يستلزم الرجاء ولولا ذلك لكان قنوطًا ويأسًا ، فالخوف المحمود الصادق ما حال بين صاحبه وبين محارم الله سبحانه ، فإذا تجاوز ذلك خيف منه اليأس والقنوط ، والرجاء المحمود رجاء رجل عمل بطاعة الله تعالى على نور من ربه ، فهو راجٍ لمثوبته ، أو رجل أذنب ذنبًا ثم تاب منه إلى الله ، فهو راجٍ لمغفرته ، أما إذا كان الرجل متماديًا فى التفريط والخطايا ويرجو رحمة الله تعالى بلا عمل فهذا هو الغرور والتمنى والرجاء الكاذب .

قال أبو على الروذبارى : الخوف والرجاء كجناحي الطائر إذا استويا استوى الطير وتم طيرانه ، وإذا نقص أحدهما وقع فيه النقص ، وإذا ذهب صار الطائر فى حد الموت . وهذا الذى ذكره الشيخ موافق لما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : لو نودى فى المحشر أن واحدًا يدخل الجنة لأرجو أن أكون أنا ، وإن قيل إن واحدًا يدخل النار أخاف أن أكون أنا . وقال بعضهم : ينبغى أن يكون الرجاء

(١) صحيح : سبق تخريجه .

غالبًا للحديث القدسي : « أنا عند ظن عبدى بى فليظن بى ما شاء » (١) وقال بعضهم : الأولى أن يكون الخوف غالبًا عند الشباب والصحة ، والرجاء حال الكبر والمرض لقوله عليه الصلاة والسلام قبل موته بثلاث : « لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن برية » (٢) هذا وكل أخذ إذا خفته هربت منه إلا الله تعالى فإنك إذا خفته هربت إليه ، فالحائف هارب من ربه إلى ربه كما يشير إليه قوله تعالى : ﴿ فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ ﴾ [الذاريات: ٥٠] وقوله عليه الصلاة والسلام : « لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك » (٣) .

وقال بعضهم : من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق ، ومن عبده بالخوف وحده فهو حرورى ، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجىء ، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد ، وأما كلام « صاحب المنازل » : إن الرجاء أضعف منازل المرید ، فهو بالإضافة إلى مقام الحب الذى هو حال المرید ، بل قال المحقق الرازى : إن لم يعبد الله إلا لخوف ناره أو طمع فى جنته فليس بمؤمن ، لأنه سبحانه يستحق أن يعبد ويطاع لذاته ، وهذا معنى ما ورد : « نعم العبد

(١) صحيح : أخرجه أحمد فى المسند (٢/ ٣١٥ ، ٤ / ١٠٦) والبيهقى فى الأسماء والصفات (٢٠٩ ، ٢٨٤) وابن أبى الدنيا فى حسن الظن (٨٣) .

(٢) صحيح : أخرجه مسلم (٢٢٠٥ ، ٢٢٠٦) وابن ماجه (٤١٦٧) وأحمد فى المسند (٣/ ٢٩٣ ، ٣١٥ ، ٣٢٥ ، ٣٩٠) وابن أبى الدنيا فى حسن الظن (١ ، ٣ ، ٤) والبيهقى فى الكبرى (٣/ ٣٧٨) والخطيب البغدادي (١٤ / ٣٤٨) فى تاريخه وأبو نعيم فى الحلية (٨ / ١٢٠) .

(٣) صحيح : أخرجه البخارى (١/ ١٥٩) وأحمد (٢/ ٥٢٠ ، ٣ / ٤٢٢) وابن ماجه كما فى المجمع (١/ ٥٠) بلفظ : « هل أدلك على كنز من كنوز الجنة ؟ » قلت : بلى يا رسول الله قال : « لا حول ولا قوة إلا بالله ولا ملجأ من الله إلا إليه » ثم مشى ساعة ثم قال : « هل تدري ما حق الله على الناس » .

صهيب لو لم يخف الله لم يعصه «^(١) ومن ثم لما قيل له صلى الله تعالى عليه وسلم عندما قام من الليل حتى تورمت قدماه : أتفعل هذا وقد غفر الله ذنبك ما تقدم وما تأخر ؟ قال : « أفلا أكون عبداً شكوراً »^(٢) وعن علي كرم الله تعالى وجهه أن قوماً عبدوا رغبة فتلك عبادة التجار ، وأن قوماً عبدوا رهبة فتلك عبادة العبيد ، وأن قوماً عبدوا شكراً فتلك عبادة الأحرار ، كذا نقله عنه « صاحب ربيع الأبرار » والإيمان أى الإيقان بثبوت ذاته وتحقق صفاته ويتفاوتون أى المؤمنون فيما

(١) لا أصل له ذكره صاحب الأسرار المرفوعة (١٧٢ ، ٣٧٣) والفوائد المجموعة (٤٠٩) وتذكرة الموضوعات للفتنى (١٠١) وقال العجلونى فى كشف الخفاء (٢ / ٢٨٩) : اشتهر فى كلام الأصوليين وأصحاب المعانى وأهل العربية من حديث عمر وبعضهم يرفعه إلى النبى ﷺ وذكر الهاء السبكى أنه لم يظفر به بعد البحث وكذا كثير من أهل اللغة لكن نقل فى المقاصد عن الحافظ ابن حجر أنه ظفر به فى مشكل الحديث لابن قتيبة من غير إسناد ، وقال فى اللآلئ : منهم من يجعله من كلام عمر وقد كثر السؤال عنه ولم أقف له على أصل ، وستل بعض شيوخنا الحفاظ عنه فلم يعرفه لكن روى أبو نعيم فى الحلية بسند ضعيف عن عبد الله بن الأرقم أنه قال : حضرت عمر عند وفاته مع ابن عباس والمسور بن مخرمة فقال عمر : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن سالماً شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه وفى لفظ لو لم يخف الله ما عصاه . وفى رواية قال : لو استخلفتُ سالماً مولى أبى حذيفة فسألنى ربي ما حملك على ذلك؟ لقلت : ربي سمعت نبيك ﷺ يقول : إنه يحب الله حقاً من قلبه ، وقال السيوطى فى شرح نظم التلخيص : كثر سؤال الناس عن حديث نعم العبد صهيب . . ولم أر هذا الكلام فى شيء من كتب الحديث ولا مرفوعاً ولا موقوفاً لا عن عمر ولا عن غيره مع شدة التفحص عنه . انتهى .

(٢) صحيح : أخرجه البخارى (٢ / ٦٣ ، ١٩٦ / ٦ ، ١٢٤ / ٨) ومسلم فى صفات المنافقين (٧٩ ، ٨٠ ، ٨١) والترمذى (٤١٢) والنسائى (٣ / ٢١٩) وابن ماجه (١٤١٩) وأحمد فى المسند (٤ / ٢٥١ ، ٢٥٥) وابن خزيمة فى صحيحه (١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤) وأبو نعيم فى الحلية (٧ / ٢٥٠ ، ٨ / ٢٨٩) والطبرانى فى الصغير (١ / ٧١ ، ١١٨) والخطيب فى تاريخه (٤ / ٣٣١ ، ٧ / ١٩٧ ، ٢٦٥) والبيهقى فى الكبرى (٢ / ٤٩٧ ، ٣ / ١٦ ، ٧ / ٣٩) .

دون الإيمان أى فى غير التصديق والإقرار بحسب تفاوت الأبرار فى القيام بالأركان، واختلاف الفجار فى مراتب العصيان وفى ذلك كله أى يتفاوتون أيضاً فيما ذكر من المقامات العليا، والحالات السنية، لاختلاف منازل الصوفية .

قال الطحاوى : والإيمان واحد وأهله فى أصله سواء ، والتفاضل بالخشية والتقى ومخالفة الهوى وملازمة الأولى ، هذا وذهب شارح فى هذا المقام إلى أن تقدير الكلام استواء أهل الإسلام فى كونهم مكلفين بهذه الأحكام ، ولا يخفى أن ما اخترناه أدق فى نظام المرام . ثم تحقيق هذه المقامات العلية محل بسطها كتب السادة الصوفية وقد بينا طرفاً منها فى التفسير والشروح الحديثة .

والله تعالى متفضل على عباده أى : عامل بفضله على بعضهم وعادل أى عامل بعدله فى بعضهم كما قال الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [يزن: ٢٥] وفى الحديث القدسي : « خلقت هؤلاء للجنة ولا أبالي وخلقت هؤلاء للنار ولا أبالي »^(١) وهذا باعتبار توفيق الإيمان ، وتحقيق الخذلان، ويرتب عليه قوله : قد يعطى أى الله سبحانه من الثواب أى الأجر على الطاعة فى الآخرة أضعاف ما يستوجبه العبد أى يستحق تفضلاً منه أى فى الزيادة كما قال : ﴿ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [البقرة: ٢٦١] أى ما يشاء من الدرجات فى المثوبة ، ومقام القربة وقد يعاقب على الذنب أى بقدر ما يستحقه العبد بلا زيادة عقوبة عدلاً منه أى كما أخبر عنهما فى كتابه بقوله : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [الأنعام: ١٦٠] أى بتقص ثواب ، أو بزيادة عقاب وقد يعفو أى عن السيئة فضلاً منه سواء يكون بواسطة شفاعة ، أو بدونها بقوله سبحانه : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ ﴾ [الشورى: ٢٠] ولقوله : ﴿ وَيَغْفِرْ مَا دُونَ

(١) صحيح : سبق تخريجه .

ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴿ [النساء: ٤٨] والحاصل : أن زيادة العشرة عامة ، وأما الزيادة عليها فخاصة ، والكل فضل محض ، ورحمة خالصة ، وربما تكون الزيادة بسبب اختلاف مقامات أصحاب العبادة ، أو بحسب تعلق مجرد الإرادة بما سبق لهم من عناية السعادة .

وأما قول شارح : فليس له أن يعطى من الثواب أحد المتساويين فى العبادة واليقين أكثر مما يعطى الآخر ، أو يعفو عن أحد المتساويين فى الذنب دون الآخر ، لأنه لا تفاوت فى فضله وعدله فخطأ فاحش ، مخالفة للكتاب والسنة ، وتحكم على الله تعالى فى مقام الإرادة والمشيئة وقد قال تعالى : ﴿ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [الحديد: ٢٩] وحال المرام فى هذا المقام أن أمره سبحانه بالنسبة إلى عباده لا يخلو عن عدله وفضله على وفق مراده ، مع أنه قد ورد فى حديث روى موقوفاً ومرفوعاً : « لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالم لهم ، ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم »^(١) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه .

الشفاعة من الأنبياء والصالحين حق :

وشفاعة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أى عموماً فى المقصود . وشفاعة نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم أى خصوصاً فى المقام المحمود ، واللواء الممدود ، للمؤمنين المذنبين أى من أهل الصغائر المستحقين للعقاب [ولأهل الكبائر منهم] من المؤمنين المستوجبين للعقاب حق فقد ورد « شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى »^(٢) رواه

(١) صحيح : أخرجه أبو داود (٤٦٩٩) وابن ماجه (٧٧) وأحمد فى المسند (٥ / ١٨٥ ،

١٨٩) وابن أبى عاصم فى السنة (١ / ١٠٩) والطبرانى فى الكبير (٤٦٩٩) .

(٢) صحيح : أخرجه أبو داود (٤٧٣٩) والترمذى (٢٤٣٦) وأحمد فى المسند (٣ / ٢١٣)

والطبرانى فى الكبير (١ / ٢٣٢ ، ١١ / ١٨٩) وابن حبان فى صحيحه (٢٥٩٦) وابن

أبى عاصم فى السنة (٢ / ٣٩٩) والآجرى فى الشريعة (٣٣٨) والبيهقى فى الكبرى (٨ /

١٧ ، ١٠ / ١٩٠) وغيرهم .